Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)

Volume 1, Issue 2, April-June 2023, Page No: 17-25
Website: https://www.aajsr.com

حركة حقوق الإنسان بالمغرب وتصفيات ماضي الانتهاكات الجسيمة

د. عبد الإله مرشد*
باحث في القانون العام وقضايا حقوق الانسان، فاس، المغرب

The Human Rights Movement in Morocco and The Liquidations of The Past of Grave Violations

Dr. Morchid Abdelilah *
Researcher in public law and human rights issues, Fez, Morocco

*المؤلف المراسل	mochidabdelilahfes@gmail.com	*Corresponding author
تاريخ الاستلام: 2023-03-11	**تاريخ القبول:** 2023-04-08	**تاريخ النشر:** 2023-04-12

الملخص

يهدف هذا البحث من جهة أولى دور الهيئات الوطنية المغربية الحكومية منها وغير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان، ومن جهة ثانية يسعى هذا البحث إلى تحقيق نوع من التراكم في الفعل الحقوقي الحركية والدينامية من خلال تعاطيها مع الانتهاكات الجسيمة التي عرفها المغرب خلال العقود الفارطة، حيث عاش المواطن في تلك الفترة ظروف صعبة على مستوى حقوق الإنسان، ومن جهة ثالثة يسعى إلى بيان دور الحركة الحقوقية كفضاء للإبداع والعمل التطوعي والمبادرة الجماعية في جل الميادين المرتبطة بحياة المجتمع، وبروح تتوخى لبلدنا أن تصبح حقوق الإنسان ثقافة مشتركة بين الجميع.

الكلمات المفتاحية: حقوق الانسان، جبر الضرر، الكرامة، دولة الحق والقانون، المجتمع.

Abstract

This research aims, on the one hand, the role of Moroccan national bodies, both governmental and non-governmental, in defending human rights, and on the other hand, this research seeks to achieve a kind of accumulation in the dynamic and dynamic human rights action through its dealings with the grave violations that Morocco has known during the past decades. At that time, the citizen lived through difficult circumstances at the level of human rights, and on the third hand, he sought to demonstrate the role of the human rights movement as a space for creativity, volunteer work, and collective initiative in all fields related to the life of society, and in a spirit that envisages for our country that human rights become a common culture for all.

Keywords: Human rights, Reparation, Dignity, The state of right and law, Society.

مقدمة:

لعبت الهيئات الوطنية المغربية الحكومية منها وغير الحكومية، دورًا هامًا في الدفاع عن حقوق الإنسان، وساهمت أيضًا في تحقيق نوع من التراكم في الفعل الحقوقي، ونوع من الحركية والدينامية، من خلال تعاطيها مع الانتهاكات الجسيمة التي عرفها المغرب خلال العقود الفارطة، حيث عاش المواطن في تلك الفترة ظروف صعبة على مستوى حقوق الإنسان، ومن هنا ظهرت الحركة الحقوقية كفضاء للإبداع

والعمل التطوعي والمبادرة الجماعية في جل الميادين المرتبطة بحياة المجتمع، وبروح تتوخى لبلدنا أن تصبح حقوق الإنسان ثقافة مشتركة بين الجميع . وساهمت هذه التنظيمات الحقوقية الغير الحكومية أيضا بدور حقيقيا وهام في دفع مسيرة التنوير الحقوقي والوعي بأهمية حقوق الإنسان وخطت على هذا الطريق خطوات واسعة، وإن كانت في غالبيتها تابعة للأحزاب السياسية، وتتبنى إيديولوجيات معينة، فإنها تجاوزت أزمة تهافت الاحزاب السياسية على السلطة، لتركز اهتمامها على معطى الدفاع عن حقوق الانسان والحريات الاساسية، ويعد المغرب من أكبر الدول في الوطن العربي إن لم نقل في العالم بأسره، الذي يضم أكبر عدد من المنظمات الحقوقية في الداخل والخارج.

أهمية الدراسة

إن هذه الدراسة المتواضعة تستمد أهميتها في كونها تحاول التعرف على الكيفية التي تتعامل بها القيادات [1] الحاكمة في المشهد الحقوقي، وما تطرحه أيضا هذه الأخيرة من تحديات جسام، ومدى قدرتها على النجاح من خلال تعاطيها مع الواقع الحقوق. وعليه لن نقف في هذه الورقة البحثية على الظروف السوسيو- تاريخية لظهور المنظمات غير الحكومية وانظمتها القانونية، بل سنقتصر على مجالات نشاطها ودوائر اشتغالها واستراتيجيتها المعتمدة للتأثير على السلطة السياسية من أجل تكريس حماية فضلى لحقوق الانسان ودفعها إلى الالتزام بالشرعية الحقوقية والحد من الانتهاكات التي تطالها.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- بيان التجربة الحقوقية ومختلف المراحل التي مر بها.
- * الانصاف والمصالحة هو تجربة مغربية نابعة من عمق الحضارة الانسانية والدين الإسلامي.
- * مواكبة الدولة المغربية لتراكم بناء دولة الحق والقانون يقتضي مشاركة الجميع في صنع القرار بشكل جماعي.

مشكلة الدراسة

إن السياق التاريخي الذي مر منه بناء النسيج الحقوقي بالمغرب يجعلنا أمام طرح الإشكالية التالية:
" إلى أي حد ساهمت حركة حقوق الإنسان بالمغرب في تصفية ماضي الانتهاكات؟"

ويتفرع عن هذه الاشكالية مجموعة من الاشكاليات الفرعية:

- كيف نشخص واقع المنظمات والهيئات الحقوقية في بلادنا؟
- ماهي حصيلة عمل المنظمات الحقوقية الوطنية في مجال حماية وتطوير وضعية حقوق الإنسان؟
- ما هي الاكراهات والمعيقات التي تحد من فاعلية الحركة الحقوقية العاملة في مجال حقوق الإنسان؟
- ماهي رهانات المنظمات الحقوقية على ضوء دستور 2011؟

منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي للوقوف على المحطات التي شهدتها الحركة الحقوقية بالمغرب، ثم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لمقاربة مختلف الإشكالات التي يطرحها تفعيل مختلف النصوص القانونية الدولية والوطنية المنظمة لحقوق الإنسان، ووصف الوضع الذي يعانيه المواطن في

[1] - القيادات: المقصود بها رؤساء الهيئات الرسمية والغير الرسمية المدافعة عن حقوق الإنسان " المجلس الوطني لحقوق الإنسان – وزارة حقوق الإنسان – العصبة المغربية لحقوق الإنسان – الجمعية المغربية لحقوق الإنسان- المنظمة المغربية لحقوق الإنسان - منتدى الحقيقة والإنصاف – منظمة العفو الدولية فرع المغرب.

تمتعه بهذه الحقوق. تم يلي ذلك بيان مختلف التقارير الصادرة بهذا الخصوص سواء عن منظمات غير حكومية دولية أو وطنية والتقارير الرسمية التي تصدرها مؤسسات وطنية بما يخدم أهداف الموضوع.

خطة الدراسة

إذا كانت دراسة هذه الحركة الحقوقية لها أهميتها، فإن الحديث عنها يتطلب بداية الوقوف على أهم التصورات لدى المنظمات الدولية (مطلب أول) تم نعرج للحديث عن تدبير حركة حقوق الإنسان لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (مطلب ثاني) وفي (مطلب ثالث) سوف نسلط الضوء على حدود وأفاق عمل الحركة الحقوقية بالمغرب.

المطلب الأول: صحوة المنظمات الدولية في حماية حقوق الإنسان

تزايدت حركية المنظمات الغير الحكومية العاملة في مجال الحماية والنهوض بحقوق الإنسان وفضح انتهاكاتها الجسيمة في كل مناطق العالم، ويعكس تنامي هذه المنظمات الأهمية التي ما فتئ يكتسيها المجتمع المدني على الصعيد الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان. وأضحت هذه المنظمات أداة فعالة للضغط على الدول المعنية بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وكذا لتحسيس الرأي العام العالمي بأوضاع حقوق الإنسان في العالم. ومن أهم هذه المنظمات، منظمة العفو الدولية،[2] الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان،[3] منظمة هيومان رايتس ووتش.[4] في أواخر القرن عشرين برزت شبكات من حركات المجتمع المدني تعمل على مستوى ما عبر وطني وعالمي وتلتقي حول قضايا انسانية ذات بعد كوني: حقوق الانسان، البيئة، أنسنة العولمة، العدالة، التنمية، مكافئة البيئة، وكانت هذه هي البوادر الأولى لنشوء مجتمع مدني عالمي بدا يشكل ما يمكن أن نسميه بديموقراطية الرأي العام. مما يجعله يشكل سلطة مستقلة فعالة قادرة على الضغط على مختلف الحكومات والقرارات الدولية[5].

وقد عرف المجتمع المدني الدولي تطورا جذريا في مجال حقوق الإنسان، حيث أصبحت الحركات العالمية للدفاع عن حقوق الانسان بمثابة مراقب عالمي على معاملة الدول لمواطنيها. وجعلت الثورة الاتصالات الحديثة من انتهاكات حقوق الانسان في أية دولة من دول العالم مسألة عالمية لا تخص الدولة التي يتم على أراضيها الانتهاك، بل تمس المجتمع الدولي بكامله بهذه الثورات التكنولوجيا الجديدة، حتى وإن لم تسهم في إنتاجها، فهي حاضرة في استعمالها مستهدفة بأثارها. ولعل أهم حدث عرفته الشعوب العربية في اللحظة الراهنة ما وقع من تحولات جدرية تمس الفعل الاجتماعي والسياسي في عمقه، وخاصة

---

[2] - منظمة العفو الدولية: هي منظمة دولية غير ربحية، يقع مقرها الرئيسي في لندن، وقد أسسها المحامي البريطاني (Peter Benenson) في سنة 1961م، ويتمثّل دورها الأساسي في تطوير المنظومة العالمية لحقوق الإنسان، خاصة وأنها قامت بدور حيوي في الدفع باعتماد مواثيق عديدة وأساسية منها اتفاقية مناهضة التعذيب، كما ساهمت في مناسبات عدة بشكل إيجابي في تطور حقوق الانسان بالمغرب. وتحضي هذه المنظمة بوضع خاص بتوفرها على مقر دائم منذ 23 سنة، وتشتغل وتمارس أنشطتها منذ سنوات عديدة بكل حرية فوق التراب الوطني، وظلت السلطات المغربية تتفاعل بروح إيجابية مع كل أنشطتها. للمزيد انظر أحمد وافي، " الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة، "رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر سنة 2010- 2011، ص. 251 -252.

[3] - الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان: هي من أقدم المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الانسان، ويوجد مقرها بفرنسا. تأسست عام 1922 من طرف بعض جمعيات حقوق الانسان الأوروبية خصوصا بألمانيا وفرنسا , وتتكون من115 جمعية وطنية لحقوق الإنسان تنتمي إلى اكثر من 90 دولة وتقوم الفدرالية بتنسيق ودعم أنشطة العصب الوطنية والتعريف والتحسيس بالقضايا الحقوقية التي تدافع عنها على الصعيد العالمي في عام 1927 اقترحت الفدرالية " اعلانا عالميا لحقوق الإنسان " وفي سنة 1936 قدمت إعلانا إضافيا تضمن حقوق الأم والطفل والأشخاص المسنين والحق في العمل والحماية الاجتماعية والحق في التربية، كما شاركت الفدرالية في مكافحة النازية واغتيل رئيسها فكتور باش بمدينة ليون عام 1944 على يد الميليشيات النازية، وبفعل تشتت الفدرالية أثناء الحرب العالمية الثانية سيعاد تشكيلها في اكتوبر 1948 وسيساهم ريني كاسان وجوزيف بول بونكور وهم من نشطاء الفدرالية في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

[4] - منظمة هيومن رايتش ووتش (بالإنجليزية: Human Right Watch) وتعني «مراقبة حقوق الإنسان»، هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة لها، مقرها مدينة نيويورك. تأسست في سنة 1978 تأسست المنظمة عام 1978 حيث كانت تسمى لجنة مراقبة اتفاقيات هلسنكي سلّطت المنظمة الأضواء على انتهاكات حقوق الإنسان في الاتحاد السوفيتي وأوروبا كما حاولت صنع وتثبيت الديمقراطية في أواخر 1980.

[5] - محمد سعدي، " حقوق الإنسان: الأسس، المفاهيم والمؤسسات " الطبعة الثانية سنة 2012 ص: 38

بعد الربيع العربي.[6] إذن نحن أمام حركية عالمية تتجاوز سيادة الدولة ويكون فيها الانتهاك الخطير لحقوق الانسان موضوع تنديد في كل مناطق العالم.

ومما لا شك فيه أن ثورة التكنولوجيا كان لها أثر واضح في زيادة الوعى بحقوق الإنسان، فقد أصبح متاحا لجميع الشعوب، الاطلاع على أشكال التقدم الحاصل في مجال حقوق الإنسان في أي مكان في العالم والاستفادة من التجارب الحقوقية الناجحة من خلال القنوات الفضائية وما تبثه من برامج، وشبكة المعلومات الدولية وما تقدمه من موضوعات تتعلق بحماية حقوق الإنسان ونشر الوعى بها هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن هذه الثورة التكنولوجية تساعد على كشف وفضح الانتهاكات التي تنال من حقوق الإنسان في أنحاء العالم بما يسمح للجهات الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان للتدخل والحد من تلك الانتهاكات، حيث يكون ذلك بمثابة ردع لأى دولة يمكن أن تنال من حقوق مواطنيها.

المطلب الثاني: تدبير حركة حقوق الإنسان بالمغرب لملف الانتهاكات الجسيمة

ظهرت في السنوات الأخيرة مجموعة من التنظيمات الحقوقية الغير الحكومية، ولعبت دورًا حقيقيا في دفع مسيرة التنوير الحقوقي والوعي بأهمية حقوق الإنسان وخطت على هذا الطريق خطوات واسعة، ويعد المغرب من أكبر الدول في الوطن العربي إن لم نقل في العالم بأسره، الذي يضم أكبر عدد من المنظمات الحقوقية في الداخل والخارج،[7] فالمغرب مقارنة مع العديد من دول الجنوب، يتوفر على مجتمع مدني أكثر نموا، فهو يلعب دورا مهما في فضح الخروقات التي تطال الحريات.[8]

وعليه لن نقف في هذه الورقة البحثية على الظروف السوسيو- تاريخية لظهور المنظمات غير الحكومية وانظمتها القانونية، بل سنقتصر على مجالات نشاطها ودوائر اشتغالها، واستراتيجيتها المعتمدة للتأثير على السلطة السياسية من أجل تكريس حماية فضلى لحقوق الانسان، ودفعها إلى الالتزام بالشرعية الحقوقية والحد من الانتهاكات التي تطالها، هذا ما سنحاول مقاربته من خلال المنظمات التالية:

أولاً: مقاربة العصبة المغربية لحقوق الإنسان

تعتبر العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان[9] أول هيكل قانوني منظم مختص بالدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين بالمغرب، حيث عرفت النور [10]في 11 ماي 1972 وهي المرحلة التي كانت قضايا حقوق الإنسان تقتضي جرأة خاصة للتحدث فيها، فأحرى النضال من أجل تعميق مفاهيمها وإقرار مبادئها، لذا كان هناك تخوف من وجودها وبالتالي عملت العديد من الجهات على مضايقتها ومحاولة منعها من تطبيق الاستراتيجية التي تبنتها في مرحلة التأسيس والتي نصت على ما يلي:[11]

---

[6] - مصطفى بوقدور، " قلق الديموقراطية المعلقة ببلدان الربيع العربي". سلسلة كتب المستقبل العربي عدد 76 ص :9.

[7] - مجلة قضايا دولية (عدد خاص) " حقوق الانسان في العالم العربي والإسلامي " العدد 294 سنة 1995 ص: 72 .

[8] - OMDH .et article 19.centre internationale contre la censure. liberté de la presse et de L'information au Maroc .limite et perspectives .mai 1995.imprimerie les édition Maghrebines.p.271 .

[9] - لعب رواد حزب الاستقلال دور كبير في تأسيس أول منظمة حقوقية في العالم العربي والإفريقي والإسلامي، وهي العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك في 11 ماي 1972، في فترة عرف فيها المغرب ما سمي بسنوات الرصاص. وقد التزم حزب الاستقلال بكل المقتضيات المتعلقة بالحرية الفردية والتي تتضمنها مبادئ الإسلام والتي تنص عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. كما يعمل على تحقيق جميع الحريات العامة واحترامها، إذ فينظره لا يمكن إرساء أسس الديمقراطية دون ضمان حرية التفكير والتعبير وتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات، التي المحيد عنها لضمان حرية المواطن في ممارسة حقوقهم وواجباته الوطنية.

[10] - جاء ميلاد هذه الجمعية بعد حالة الاستثناء التي عرفها المغرب من 1965 الى 1970 والاحداث التي اعقبتها.

[11] - يوسف سونة: "المغرب وحقوق الإنسان والمواطن بين التشريع والتطبيق والممارسة "، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 2002ص:264.

- نشر وتعميق الوعي بحقوق الإنسان وحرياته الاساسية في جميع اصولها ومصادرها، كما نص عليها الإسلام وأكدها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والبيانات والمعاهدات الدولية والعربية.

- الدفاع عن حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاعتراف بها.

- التعاون مع المنظمات والمؤسسات والاتحادات الدولية والاقليمية والوطنية ذات الاهداف المشتركة وتنسيق العمل معها.

- العمل على إلغاء المقتضيات التشريعية والتنظيمية والتي تمس بالحريات العامة والفردية: المطالبة والعمل من أجل تعزيز السلطة القضائية وتعزيزها التأكيد على أن توطيد دولة الحق يقتضي سيادة القانون، مع الحرص على توفير ضمانات فعلية لممارسة هذه الحقوق والحريات الدعوة إلى ملاءمة القوانين الوطنية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان .

- دراسة القضايا القانونية المتعلقة بضمانات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في التشريع المغربي والسعي لدى السلطات العامة للعمل على توسيعها وإلغاء كل النصوص والإجراءات المنافية أو المعرقلة لممارستها .

- تأييد حق الشعوب في تحريرها من الاستعمار وفي وحدة أراضيها ونيل حقوقها الأساسية، وإسناد حركات التحرير الوطنية ومحاربة كل أنواع التمييز العنصري والتفرقة.

واعتبرت العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان مند تأسيسها أن النضال من أجل إقرار حقوق الإنسان هي معركة يجب أن يساهم فيها جميع المواطنين،[12] كما يتضح أيضا أن العصبة ذات الارتباط بحزب الاستقلال لها مرجعيتين اثنتين: الأولى دينية مستمدة من التشريع الاسلامي، والثانية دولية مستمدة من عالمية حقوق الانسان، إلا أن نشاط العصبة بقي محتشما ولم يظهر على الساحة الوطنية إلا بعد التعاون والتنسيق مع الجمعية المغربية لحقوق الانسان.

ومنذ تأسيسها وهي تعمل على واجهتين، تتجلى أولهما في التحسيس والتوعية في مجال حقوق الانسان، عن طريق ندوات ومحاضرات وتجمعات فكرية وحلقات نقاشية، وإصدار دوريات ومجلات مثل المجلة المغربية لحقوق الانسان وجريدة العصبة، وتتجلى الواجهة الثانية في النضال على أرض الواقع من خلال الاحتجاج السلمي للتصدي لكل الخروقات والانتهاكات التي تهم حقوق الإنسان، والقيام بالاتصال بالجهات المسؤولة ورفع مذكرات للدوائر الحكومية في شأن الانتهاكات، وإصدار البيانات والتقارير وخاصة الأخيرة التي تؤكد أن وضعية حقوق الإنسان في المغرب تعرف تراجعا من الناحية التشريعية في مقدمته القانون "التراجعي" في مجال التقاعد الذي رفضته عدد من النقابات، مشيرا إلى إعداد مشاريع أخرى لا تقل خطورة وتراجعا لم يتم التصويت عليها بعد في البرلمان وفي مقدمتها مشروع "القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية" ومشروع قانون الإضراب الذي اعتبرته النقابات مشروعا يستهدف تكبيل حق الإضراب[13].

ثانيًا: مقاربة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

تأسست الجمعية المغربية لحقوق الانسان في 24 يونيو 1979، جاءت في سياق سياسي داخلي يتسم باتساع نطاق المحاكمات، وسياق دولي يطبعه الانتشار الواسع للدبلوماسية الامريكية، خاصة في عهد كارتر، التي تدعو إلى إحترام حقوق الإنسان [14]من طرف جميع الدول، وحسب قانونها الأساسي فإن نشاط الجمعية يهدف إلى ضمان احترام الحريات الفردية والجماعية، وتعتمد على كافة الوسائل المشروعة

---

[12] - الموقع الرسمي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان http.WWW.Lmddh.com .

[13] - التقرير السنوي للعصبة الذي قدمته يوم الخميس 11 ماي، حول وضعية حقوق الإنسان في المغرب خلال سنة 2016.

[14]- Hamid Rbii .Environnement internationale et protection des droits de Lhomme au Maroc .op.p.34 .

للمساهمة في بلورة سياسة حقوقية تحترم مبادئ حقوق الانسان والدفاع عن كرامته، كما راكمت الجمعية رصيدا نضاليا مشرفا، من خلال رفعها " شعار كشف الحقيقة وتحديد المسؤوليات" وعدم اختزال موضوع الانتهاكات في الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي بينما حددته المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان سنة 2001 في الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، والمحاكمات الغير العادلة والقتل والتعذيب المفضي إلى الموت والمتسبب في أضرار أو عاهات مستديمة، والإعدام خارج نطاق القانون .

وترى الجمعية أن أي معالجة يجب ألا تتم خارج الأليات والأسس والمواثيق الدولية. وبشأن مبادرة إحداث هيئة الانصاف والمصالحة المحدثة بموجب توصية المجلس الاستشاري سابقا والذي تم تعويضه بالمجلس الوطني لحقوق الانسان حسب الدستور الجديد لعام 2011، من وجهة نظر الجمعية ترى أنها مؤسسة لا ترقى لمستوى الاستقلالية على اعتبار أن مواقفها تبدو منحازة للسلطة ودورها تعتيمي على أوضاع حقوق الإنسان وذلك لعدم قدرتها على التعاطي الجدي والحقوقي مع القضايا الحقوقية الكبرى.[15]

ثالثاً: مقاربة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

تم تأسيس المنظمة سنة 1988، فجرى تنسيق متزايد بين العصبة والجمعية كرد فعل على خلق هاته المنظمة، إذ تشككا في دوافع إنشاء مؤسسة حقوقية ثالثة في وقت تعجز فيه المنظمات القائمة بالفعل عن العمل. فتعالت أصوات تدّعي أن خلق المنظمة يدخل في إطار حسابات سياسية، أن الدولة قد خلقتها للحد من تأثير العصبة والجمعية، ومن خلالهما تأثير حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، خاصة أن الأحزاب أصبحت تعتمد على الجمعيات الحقوقية جزئيا لإيصال صوتها إلى الشارع.

انخرطت المنظمة مع بقية الحركة الحقوقية بعد ذلك، ووقعت مع جمعية هيئات المحامين والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان وجمعية الحقوقيين المغاربة على **الميثاق الوطني لحقوق الإنسان سنة 1990**، الذي ينص على النضال المشترك من أجل ملاءمة الدستور المغربي مع القوانين والعهود الدولية المتعلق بحقوق الإنسان، ورفع جميع التحفظات المرفقة بالمعاهدات الدولية، كما طالب باستقلال القضاء وضمان حرية المعتقد والرأي وغيرها من الحقوق[16]. كما لفت الميثاق إلى أن حماية حقوق الإنسان التزام يقع على عاتق الدولة، بحكم القانون الوطني والدولي، كما أكد على ضرورة إلغاء كل من عقوبة الإعدام والمحاكم الاستثنائية، وحماية المال العام، أيضا طالب الميثاق بضمان حرية المعتقد والرأي والصحافة.

المطلب الثالث: محدودية وأفاق عمل الحركة الحقوقية بالمغرب

شكل وجود وعمل الحركة الحقوقية إضافة نوعية سواء من حيث كونه أحد المؤشرات على بداية وجود مجتمع مدني ديناميكي وفاعل، أو من حيث البناء النظري المرتكز على المرجعية الكونية لحقوق الإنسان، وفي هذا الاتجاه استطاعت المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان أن تلعب دورا مهما في إثارة الانتباه إلى واقع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

فإذا كانت المنظمات الحقوقية تمكنت بجرأة مواقفها وحضورها المتواصل تحقيق مكتسبات مهمة، فإن هذا لا يمنعنا من تسجيل مواطن الضعف والقصور التي اعترتها (أولًا) وكذا أفاقها المستقبلية في (ثانياً).

أولاً: إكراهات منظمات المنظمات الحقوقية العاملة في مجال حقوق الإنسان

لا تخفي المكتسبات التي حققتها الحركة الحقوقية، نقط الضعف والاكراهات التي تحد من طموحاتها، وتؤثر سلبا على مردوديتها وأدوارها المجتمعية في معرض نضالهم عن الحقوق والحريات الانسانية، بسبب عراقيل وصعوبات يمكن تلمسها في الآتي:

---

15 - بيان الجمعية المغربية لحقوق الانسان بمناسبة إحداث هيئة الانصاف والمصالحة. بتاريخ 14 يونيو 2003.

16 محمد قديري، **"تطور حركة حقوق الإنسان في المغرب (من الاستقلال حتى 2016)"**، بحث منشور بتاريخ 5 شتنبر 2017، عبر الموقع التالي www.arab-reform.net

1 - صعوبات موضوعية

إن غياب الشروط الموضوعية والمناخ الذي انبثقت منه الحركة الحقوقية والمؤثرات السياسية والتشريعية والثقافية المحيطة بها، جعلها تعاني من العجز في تحقيق ما سطرته من أهداف، ولقد ارتبطت هذه المعيقات في شق منها بعوامل من قبيل البنية القانونية، والتبعية للأحزاب.

- **البنية القانونية**

تلعب القوانين والتشريعات دورا مهما في تطوير دور الحركة الحقوقية، التي تحتاج لحرية عملها وإلا تكون عرضة للقيود والتهديد بالخطر والحل، ما يتسبب في إفراغ دورها من أي محتوى، وإذا لم تحضى بحماية قانونية فإن مستوى خطابها ونضالها سيتأثر، بالأخص أنها في معرض محاولاتها إنصاف الضحايا بالضرورة ستصطدم مع السياسات الرسمية ومع المسؤولين.

- **التبعية للأحزاب السياسية**

يشكل الانتماء السياسي للحركة الحقوقية ظاهرة عامة، ولنا أمثلة كثيرة في هذا المقام كالجمعية المغربية والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان وكذا العصبة المغربية، فبالرغم من تأكيدهم على مبدأ الاستقلالية، فإنه يلاحظ أن مبادرة التأسيس لهذه الهيئات كانت من طرف أعضاء لهم انتماء سياسي، مثلا العصبة المغربية أسست من طرف مناضلين عن حزب الاستقلال، ونفس الأمر ينطبق على المنظمة المغربية لحقوق الإنسان التي تأسست من طرف مناضلي الاتحاد الاشتراكي، ولأن هذا العمل الحقوقي برز في وسط الصراع السياسي، ولأن جل المناضلين في المجال الحقوقي قد قاموا من مجال العمل السياسي أو النقابي، فإننا نجد أنفسنا ليس أمام مشكلة أساليب العمل، ولكن أمام الذهنية التي تحكم العمل، ذهنية إلحاق العمل الحقوقي بالعمل السياسي.[17]

2 _صعوبات ذاتية:

من بين الاكراهات الذاتية التي تعتري الحركات الحقوقية، نجد ضعف التكوين وضعف الديموقراطية الداخلية والشفافية المالية والحكامة الجيدة. وهي اكراهات تمثل تحديا إلى جانب ثغرات تختص بها الهيئات العاملة في مجال حقوق الإنسان التي يمكن الإشارة إليها.

- **غياب الوحدة العضوية**

يعتبر غياب الوحدة العضوية من العراقيل التي تعترض العمل الحقوقي، رغم المبادرات التي تمت في هذا الشأن، ونستحضر هنا التنسيق الذي تم بين الجمعية المغربية والعصبة المغربية لحقوق الإنسان في مناسبات عديدة، ومن أبرز المبادرات في هذا الإطار نذكر تشكيل لجنة المتابعة المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فالممارسة أكدت أنه بالرغم من الشراكات المعتمدة بين المنظمات الحقوقية، كانت المرجعية السياسية في كثير من الاحيان سببا لتضارب المصالح.

- **اختزال حقوق الإنسان في الحقوق المدنية والسياسية**

يرجع الاهتمام الكبير بالحقوق المدنية والسياسية إلى السياق والظروف الداخلية والدولية التي كانت في تلك الفترة، وخاصة في فترة الصراع بين المد الشيوعي والرأسمالي، أما على المستوى الداخلي يرجع اهتمام الحركة الحقوقية منذ بداية عملها بالحقوق المدنية والسياسية، لما طبع الساحة الحقوقية من قمع سياسي تجلى في العدد الهائل من المعتقلين السياسيين والمنفيين، وتجلى أيضا في مختلف أشكال القمع التي عرفته الحركات الحقوقية، ونتيجة لهذا الوضع تولد الاهتمام بهذه الحقوق. لكن يبدو أن الحركات الحقوقية عاجزة على إثارة نفي الانتباه إلى تردي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لفئات عريضة من المواطنين، لاسيما أن الاهتمام بهذه الحقوق يعد حديث العهد ليس فقط في العالم العربي، بل في جميع دول العالم. هذا ما يتطلب انخراط الجمعيات الحقوقية في نشاطات التكوين والتوعية والتدريب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: رهانات المنظمات الحقوقية على ضوء دستور 2011

تتحكم في أفاق الحركة الحقوقية، كما هو الشأن في معيقاتها من جهة عوامل موضوعية تتعلق بالمنحى العام الذي يعرفه تطور واقع حقوق الإنسان، وما يفرضه من تحديات جديدة أمام النضال الحقوقي، ومن

[17] - عمر الزايدي: تأثير العمل السياسي على العمل الحقوقي: في معوقات عمل حقوق الإنسان بالمغرب. طبعة 1994.ص: 92.

جهة أخرى، شروط داخلية تتمثل في قدرة الحركة الحقوقية عل تجاوز قصورها، في اتجاه انفتاح أكبر على واستيعاب لمختلف، وتجديد أليات عملها وتقوية فعلها. فضلا عن ذلك، مطلوب من الحركة الحقوقية حاليا تنويع الجهات موضوع الرصد والمتابعة، فالتحول المطروح على التنظيمات الحقوقية يتمثل في كون الحوار كما المواجهة لم يعودوا مقتصران على الدولة فقط، وإنما مع المجتمع المدني أيضا.[18] وإقناع كل منهما بأن مصلحة الوطن تقتضي الدخول في علاقة شراكة، من أجل تبادل الأدوار في حماية حقوق الإنسان، برؤية واعية للقضايا والتحديات التي تواجه الإنسان والوطن.

فالشراكة الحقيقية بين المنظمات الحقوقية والمؤسسات الرسمية، لها مداخل وأنماط عمل مختلفة، وخيارات استراتيجية محددة تسعى إلى تحقيق التحول الديموقراطي في كافة المجالات، وهو ما يظهر أهمية العمل المشترك وانتهاج البناء المتكامل، وتوسيع دائرة المبادرات حول مختلف القضايا الراهنة. هذا الوضع يشترط على التمثل الجديد لمكانة جمعيات المجتمع المدني، إدخال مبادئ وتوجيهات تشمل أيضا ما يرتبط بتقديم الدعم وتعزيز القدرات، حيث أصبح إطارا كفيلا بإيجاد حلول في مجال ديمقراطية القرب والتضامن والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

وتماشيا مع ذلك، أضحت الديموقراطية المواطنة والتشاركية مقوما من مقومات النظام السياسي المغربي، توجت بدسترة المجتمع المدني،[19] كشريك في صناعة وتتبع وتقييم السياسات، وألزمت السلطات العمومية بمأسسة هيئات للتشاور مع الفاعلين الاجتماعيين، وتعزيز نسيج المؤسسات الوطنية كهيئات لالتقاء التجربة المدنية والجمعوية مع أهل الخبرة وأصحاب القرار العمومي.

لقد بات المجتمع المدني مع بداية الألفية الثالثة أحد أدوات الإصلاح الفعلية والنشيطة داخل المجتمعات المتقدمة، بحيث لم يعد يقتصر دورها على تقديم الخدمات الأساسية فقط، وإنما أصبح طرفا أساسيا في معركة الدفاع عن الديمقراطية و حقوق الإنسان من خلال المراقبة والرصد والدعوة للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياة المواطنين بشكل فعال، حيث أضحت مهمة المجتمع المدني هي تمكين المواطنين من المواطنة الحقة والمشاركة في بناء المجتمع والوسيلة المحورية لتحقيق التنمية البشرية، وأداة مجتمعية مهمة للرفع بمستوى تدبير الشأن العام على المستوى المحلي والوطني،[20] وإشرافه على قطاعات متعددة، حيث بات ينظر إليه اليوم من زاوية المنتظم الدولي على أنه مؤشر إيجابي لمدى تطور الدولة، واحترامها لالتزاماتها الدولية، وقابليتها لاستيعاب المبادرات الفردية والمجتمعية الصادرة عن هيئات غير رسمية. فلجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة مثلا، تنظر إلى مشاركة المجتمع المدني في تكوين وتدريب الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون، وفي صيغة التقارير البديلة في مجال مناهضة التعذيب، وفي مشاركتها في زيارات المؤسسات العقابية والإصلاحية على أنه تطور مفصلي في مسار احترام حقوق الإنسان، والتزام صريح من جانب الدول بتعهداتها إزاء المنتظم الدولي في مجال احترام الحقوق الفردية وكفالة الحرية الجماعية.[21]

فالواقع يوضح أنه وإن كان دستور 2011 يعج بمفاهيم وأليات الديموقراطية التشاركية، فقد بقيت مساطر التنزيل تعتريها الهزالة التي انعكست على القوانين التنظيمية والتي تشير إلى عقم في ابتداع أليات المشاركة، ومن المفروض على كل حال، أن الارتقاء في المكانة والأدوار يفرض أن تسايره القوانين حتى تستجيب للمقتضيات الدستورية، وكذا مضامين المعاهدات الدولية بهذا الخصوص، والاشتغال على القضايا الكبرى للمجتمع وخلق جو التنافس الإيجابي والمشجع على المزيد من العطاء الفكري والإبداعي لتحقيق الأهداف المتوخاة، هكذا يمكن القول بأن لمشاركة المجتمع المدني أهمية بالغة في نظم حقوق الإنسان وقدرتها على مراقبتها ومساءلتها.

---

[18] - مائدة مستديرة تحت عنوان " أي أجندة للحركة الحقوقية بالمغرب " تخليدا لوفاة الراحل ادريس بنزكري، 22 ماي 2010، بالرباط، مجلة دفاتر حقوق الإنسان، العدد 5 صادر عن مؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديموقراطية. ص: 24.

[19] -

[20] - عبد الله محمودي: "وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي " دار توبقال، الدار البيضاء، 1998. ص: 10.

[21] - علي محمد جعفر: مكافحة الجريمة، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر، بيروت، لبنان، سنة 1998.ص: 18.

خاتمة

خالص القول، يبدو أن واقع حقوق الإنسان يحتاج إلى وقفة من طرف كافة الحركات الحقوقية والفاعلين سواء كانوا ينتمون إلى الهيئات الرسمية أو إلى منظمات المجتمع المدني، من أجل بلورة رؤية مشتركة لا يسمح فيها الدوس على المكتسبات التي راكمها المغاربة من خلال تضحيات كبيرة، قدمها مناضلون طيلة أجيال من النضال من أجل تعزيز واقع الحقوق والحريات، وبشكل يتلاءم مع الفرص الجديدة التي أتاحها له النص الدستوري عبر اعتماد مزيد من الاحترافية والمهنية في التعاطي الايجابي مع ضغوط المطالب الجماهيرية.

المراجع

1- أحمد وافي، " الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة، "رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر سنة 2010- 2011.
2- محمد سعدي، " حقوق الإنسان: الأسس، المفاهيم والمؤسسات " الطبعة الثانية سنة 2012.
3- مصطفى بوقدور، " قلق الديموقراطية المعلقة ببلدان الربيع العربي". سلسلة كتب المستقبل العربي عدد 76.
4- مجلة قضايا دولية (عدد خاص) " حقوق الانسان في العالم العربي والإسلامي " العدد 294 سنة 1995
5- OMDH .et article 19. Centre internationale contre la censure. liberté de la presse et de L'information au Maroc .limite et perspectives .mai 1995.
6- المواطن بين التشريع والتطبيق والممارسة "، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 2002ص:264.
7- الموقع الرسمي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان.http.www.lmddh.com
8- التقرير السنوي للعصبة الذي قدمته يوم الخميس 11 ماي، حول وضعية حقوق الإنسان في المغرب خلال سنة 2016.
9- Hamid Rbii .Environnement internationale et protection des droits de Lhomme au Maroc .op.p.34 .
10-الجمعية المغربية لحقوق الانسان بمناسبة إحداث هيئة الانصاف والمصالحة. بتاريخ 14 يونيو 2003.
11-محمد قديري، **"تطور حركة حقوق الإنسان في المغرب (من الاستقلال حتى 2016)"**، بحث منشور بتاريخ 5 شتنبر 2017، عبر الموقع التالي www.arab-reform.net
12-عمر الزايدي: تأثير العمل السياسي على العمل الحقوقي: في معوقات عمل حقوق الإنسان بالمغرب. طبعة 1994.
13-مائدة مستديرة تحت عنوان " أي أجندة للحركة الحقوقية بالمغرب " تخليدا لوفاة الراحل ادريس بنزكري، 22 ماي 2010، بالرباط، مجلة دفاتر حقوق الإنسان، العدد 5 صادر عن مؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديموقراطية دون ذكر سنة النشر والطبعة.
14-عبد الله محمودي: "وعي المجتمع بداته عن المجتمع المدني في المغرب العربي " دار توبقال، الدار البيضاء، 1998.
15-علي محمد جعفر: مكافحة الجريمة، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر، بيروت، لبنان، سنة 1998